

اضطرتها الظروف، اضطراراً، لتعمل منفصلة عن الحركة العربية القومية الاوسع، تواجه المسائل المستجدة التي ميزت الوضع الفلسطيني عن سواه بلا خبرة وبلا تصورات مسبقة. وقد ابقاها هذا الحال، حتى وهي تتطور تحت تأثير المستجدات، اسيرة التأثيرات المجاورة، وجعلها تتمسك بطروحات ومطالب تضاهي طروحات ومطالب القوى والحكومات العربية في البلدان المجاورة. وقد اضيف هذا العامل الى تأثير العامل الفريد الخاص بفلسطين، دون سواها، الذي تمثل باضطراد العمل الصهيوني، والبريطاني، لتحقيق مشروع الوطن القومي اليهودي ليعطيا، معاً، لردود فعل الحركة الوطنية الفلسطينية هذه السمة الناجمة عن مواجهة الفرادة مع نقص الخبرة بحيث صار الطابع المميز والغالب على ردود الفعل هو رفض ما تعرضه بريطانيا اذا حمل احتمال الاقرار بأي نوع من انواع الشرعية للوجود اليهودي في فلسطين، حتى ولو كان من شأن القبول بما هو معروض ان يعزز الوجود العربي ذاته ويحسن مواقع الحركة الوطنية وقدراتها على المجابهة.

وعلى هذا، رأينا، مثلاً، ان العرب رفضوا المساهمة في المشروعات الاقتصادية للدولة، لأن اليهود يشتركون فيها، مما مكن الصهيونية ليس فقط من الظفر بالحصة الكبرى في هذه المشروعات بل ومن الهيمنة الكاملة على عدد هام منها. وتبع ذلك، ان الجانب العربي لم يقيم مشروعاته الخاصة الا في اضييق وادنى الحدود، فهذه البرجوازية الناشئة كانت عاجزة عن القيام وحدها، بالمشروعات الكبرى التي يقتضيها التطور الصناعي، وبرفضها المشاركة في المشروعات التي تعرضها الدولة ضيقت دورها الاقتصادي في حياة البلاد الى ادنى حد. وكان الوطنيون الفلسطينيون يتشبثون بشعار عدم المشاركة مع اليهود، مكتفين بايمانهم بحقهم في فلسطين الكاملة وبطلان اية حقوق لليهود فيها.

ورأينا، على سبيل المثال ايضا، كيف رفض الوطنيون الفلسطينيون الهجرة اليهودية الى فلسطين، مستندين الى قناعتهم بأن «شذاذ الآفاق» الوافدين من دول عدة ليس لهم الحق في ان يحلوا محل سكان فلسطين العرب، وذلك من غير ان يتقصى الوطنيون امكانية التحالف مع اي يهود يعادون الصهيونية او يتعمدوا تهيئة الظروف التي تشجع يهودا على معاداتها. كما ان الوطنيون لم يتقصوا فرص التأثير في اليهود خارج فلسطين، في الدول التي لا تؤيد الصهيونية من بين الدول التي يقيمون بها.

وبدا اثر هذا كله، بأجلى ما يكون، في الموقف العربي من المشاريع السياسية ومن جملة المسائل التي تتصل بإدارة البلاد، سواء المواقف من المشاريع التي عرضتها بريطانيا نفسها او المواقف من المسألة برمتها خارج اطار هذه المشاريع. والذي لا شك فيه، ان بريطانيا كان من شأنها ان تدير البلاد ادارة مباشرة على طريقة المحتلين من غير اية معونة عربية محلية، وكان ذلك سيهيء لها، على نحو افضل، تطبيق سياساتها بوجهها كافة. الا انه لم يكن بمقدور بريطانيا ان تتجاهل حقيقة الوجود العربي، ومستوى تطوره. بل إن هذا الوجود وهذا التطور قد جرى الاقرار بهما، على نحو ما، في صك الانتداب الذي التزمت بريطانيا فيه، بأن «تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الاحوال»^(١٩). كما ان بريطانيا لم تملك ان تتجاهل المقاومة العربية التي يحفزها الطمس الكامل للعرب وحقوقهم. ولهذا وذاك، لجأت بريطانيا، تطبيقاً لالتزامها المزدوج بالوطن القومي اليهودي وبما تقره من الحقوق للسكان العرب، الى عرض مشروعات تتيح للعرب شيئاً من المشاركة في ادارة شؤون البلاد. ففي العام ١٩٢٢، عرضت بريطانيا مشروعاً لدستور